

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي شمس أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية)

الرئيسي (بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٨٠ لمؤتمر نزع

السلح .

وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً باسم المؤتمر بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ شانت ، الذي يحضر اليوم هذه الجلسة العامة . وأؤكد له تعاون وفدي في أداء وظيفته الجديدة الهامة . وأود أيضاً أن أرحب في مؤتمر نزع السلاح بوفد من كنائس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يحضر الجلسة العامة اليوم . وهم في زيارة لجنيف وقد أعربوا عن اهتمام خاص بشؤون نزع السلاح . وأود أن أشكر لهم اهتمامهم بمثل هذا الموضوع الحيوي .

وطبقاً لبرنامج عملنا ، يبدأ المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة واعتماد تقريره السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في إشارة أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

وكما هو متفق عليه في الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد خلال هذا الاسبوع ، فسيعقد المؤتمر اليوم ، عقب هذه الجلسة العامة مباشرة ، اجتماعاً غير رسمي للبدء في نظر الاجزاء الموضوعية من مشروع تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي يرد في الوثيقة CD/WP.348 ، والذي تم تعميمه بجميع اللغات في خانات الرسائل المخصصة للوفود .

وأمامي اليوم على قائمة المتحدثين ممثلو مصر وهنغاريا والولايات المتحدة الامريكية . أعطي الكلمة الآن لممثل مصر المحترم ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في

البداية أن أعرب عن ارتياحي الشخصي لرؤيتكم في مقعد الرئاسة . فلقد تعاون وفدنا ، لسنوات كثيرة ، في ميدان نزع السلاح . وآمل أن يواصلنا هذا الطريق في المستقبل . وقد ترأست جمهورية ايران الاسلامية بمقدرة بالغة أعمال مجموعة ال ٢١ خلال شهر آب/أغسطس . وإني لواثق أن الدورة الحالية ستختتم اختتاماً ناجحاً بفضل حكمة توجيهكم ورؤاستكم . وأود أيضاً أن أزجي التهنئة الى السفير لويس من اندونيسيا ، والى وفد اندونيسيا ، للطريقة الممتازة التي وجها بها أعمالنا خلال شهر آب/أغسطس .

وفي خلال الأسابيع الماضية ، اضطلع عدد من الزملاء بمسؤوليات جديدة . وتركنا سلفان موقران ، هما السفير ميسزتر من هنغاريا ، والسفير تيجا من الهند الذي كان صديقاً حميماً للغاية لي لأكثر من عشرين سنة . ولقد غادرانا مغلغين ذكريات

لا تقدر لما قدما من مشاركة واسهام بالفي الكفاءة . ونود أيضا أن نزجي التحية الى السفير منصور أحمد من باكستان ، ونحن نذكر بالتقدير الاعمال الجديرة بالاعجاب التي أداها كرئيس للجنة الجامعة خلال الدورة الاستثنائية الثالثة . وأود أيضا أن أتمنى التوفيق للسفير تين تون من بورما والسفير تيلالوف من بلغاريا في جهودهما المقبلة . ومن ناحية أخرى ، فأعتقد أن من حسن طالعنا أن نرحب بيننا بالسفير دي ريغيرو من بيرو ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير روبرو من كينيا ، والسفير فارغا من هنغاريا .

لقد اختتمت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دون اعتماد وثيقة ختامية . وقُدمت لذلك عدة تقديرات وتفسيرات . ولا يتردد وفدي في الاعراب عن مشاعره الحقيقية بخيبة الامل . ولكن وفدي يدرك أن الدورة نجحت في تركيز انتباه العالم على جهود نزع السلاح . لقد كانت المشاركة على مستوى رفيع للغاية . وجرى تبادل عام ومفيد للآراء ، وتم الاتفاق على بعض القضايا . ولكن توافق الآراء لم يتحقق . وقد كان يمكن لهذه الدورة الاستثنائية الثالثة أن تتيح ، كما عبرت عن ذلك ببلاغة السيدة تيورين ، رئيسة الوفد السويدي ، "فرصة فريدة للمجتمع العالمي لصياغة وتعزيز برنامج متعدد الاطراف لنزع السلاح خلال السنوات المقبلة" . ومع الأسف فإن هذه الفرصة الفريدة قد ضُيعت .

على أنه لا ينبغي تأويل العجز عن اعتماد وثيقة ختامية على أنه عقبة كأداء تعرقل جهودنا المقبلة . فإن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى ، التي اعتمدت في عام ١٩٧٨ ، تعتبر على نطاق عالمي نقطة تحول إن لم تكن علامة بارزة لجهود التفاوض على نزع السلاح . وفي رأينا أن الوثيقة الختامية بما نصت عليه من برنامج للعمل وما بؤبؤته من أولويات في الفقرات ٤٣ الى ٤٧ ، تكمل ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا . وعلينا أن نتطلع الى الامام وأن نسلط الضوء على الخطوات المحددة التي تم تحقيقها حتى الآن ، وأن نسعى الى تكملة البناء فوقها .

ويجب ابراز ايماننا بنهج تعدد الاطراف وبالألية المتعددة الاطراف لنزع السلاح . فنحن نعتقد أن فشل نهج تعدد الاطراف يمكن أن يفضي الى انهيار نظام ما بعد الميثاق بأكمله وأن يقوّض بذلك على نحو خطير الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومصر تدرك أهمية المفاوضات الشنائية بين الدولتين العظميين ، اللتين تحملان على عاتقهما مسؤولية خاصة في ميدان الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح ، والتحقيق الكامل لأهداف الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فمن رأينا أن المفاوضات الشنائية ينبغي ألا تحل على أي نحو محل جهود المفاوضات المتعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح أو أن تصبح بديلا لها .

وقد عمم وفدي ، في الوثيقة CD/850 المؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، نص تصريح صادر عن وزارة الخارجية المصرية بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وينبغي التنويه بأن مصر كانت من أول البلدان التي وقعت على هذه المعاهدة في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ . ولم نصدق عليها الا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨١ . وقد فعلنا ذلك على الرغم من أن بلدا في منطقتنا ، هو اسرائيل ، يرفض حتى هذه اللحظة الانضمام الى هذا الصك القانوني الهام ، ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لدعوة اسرائيل مرة أخرى الى أن تفعل ذلك دون ابطاء . ولا ريب في أن مثل هذه الخطوة ستسهم في تخفيف حدة التوتر والقلق في الشرق الاوسط .

وتنبغي الإشارة أيضا الى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنص على تدبير اضافي يتمثل في استحداث نظام أكثر دقة لضمان انعدام الأسلحة النووية . وأنا أشير بصفة خاصة الى المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تنص على ما يلي :

" لا يخل أي شيء يرد في هذه المعاهدة بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات اقليمية لضمان الانعدام الكامل للأسلحة النووية في مناطق كل منها " .

وبفضل الجهود المشتركة لمصر وايران فقد ظلت الجمعية العامة تعتمد كل سنة منذ عام ١٩٧٤ مشروع قرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط . واعتبارا من عام ١٩٨٠ ، كانت الجمعية العامة تعتمد هذا القرار باتفاق الآراء ، مما يعني لا موافقة بلدان المنطقة جميعها على ذلك فحسب بل وكذلك موافقة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . وما نحتاج اليه في هذه المرحلة هو بحث الوسائل والاساليب الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة . وعلى ذلك ، فقد قدمت مصر ، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الى اللجنة الجامعة في الدورة الاستثنائية في نيويورك اقتراحا بتوجيه رجاى الى الأمين العام بأن " يجري دراسة بمساعدة ممثل خاص ، أو مجموعة من الخبراء ، لعناصر اتفاق نموذجي وتدابير عملية محددة يمكن أن تهيئ الظروف الملائمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط " . ونحن نأمل أن يتناول مؤتمر نزع السلاح عما قريب اقتراحنا هذا . وسعيد وفدي بتقديم هذا الاقتراح إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة .

ويشكل المبدأ المنصوص عليه في معاهدة الغضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، الى جانب الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة ، نظاما قانونيا يحكم الأنشطة الفضائية وينظمها . ولل بشرية جمعاء مصلحة مشتركة وحق مشروع في تعزيز هذا النظام القانوني . وعلينا جميعا أن نحشد جهودنا في هذا الاتجاه . ولكن يلزم ، بسبب سرعة التطور

التكنولوجي ، تحديث هذا النظام القانوني وتحسينه وتعزيزه ، على ما فيه من عوامل كثيرة ايجابية . وقد أشرت في بياني في ٢١ نيسان/ابريل هذا العام الى أحد أوجه القصور التي ينبغي التصدي لها ، مشيرا الى ضرورة توسيع نطاق المادة الرابعة من معاهدة ١٩٧٦ للغضاء الخارجي بحيث تشمل حظر جميع أنواع الأسلحة بدلا من قصر الحظر على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ويهدف توسيع النطاق على هذا النحو الى المحافظة على الغضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا . وينبغي الالتزام بهذا المطلب على وجه السرعة في ضوء تزايد خطر سباق التسلح في الغضاء الخارجي . وتظل مصر على اقتناع بالحاجة الى تدابير عاجلة لدعم النظام القانوني القائم وتعزيزه وتطويره وتوطيد فعاليته . ومن المنطلق نفسه فنحن نعتقد أنه ينبغي الامتثال بدقة للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة .

وقد اضطلعت اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الغضاء الخارجي بمهمة شاقة هذا العام . ففي خلال الدورة الصيفية للجنة المختصة ، وجه رئيسها ، السفير تايلهاردات من فنزويلا ، مداولاتها بمهارة بالغة . وقدم لنا وثيقة مفيدة تتضمن قائمة بالمقترحات الراهنة لمنع سباق التسلح في الغضاء الخارجي ، الى جانب أسماء مقدمي هذه المقترحات . وقد أحاط وفدي علما بالمناقشات المهمة والكلمات العديدة التي ركزت على هذه المقترحات . ومن الجلي أن اللجنة قد كرمت مزيدا من الوقت والاهتمام لهذه المقترحات خلال أعمالها الصيفية . وفي رأينا أن هذه الحقيقة ينبغي أن تتجلى في تقريرنا .

وانتقل الآن الى البند ٤ من جدول أعمالنا . ويرحب وفدي مرة أخرى بالمرحلة المتقدمة التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة باعداد اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وتنص على تدميرها . وفي هذا الصدد ، لا يسع وفدي إلا أن يقر مع التقدير بالدور البارز الذي أداه رئيس اللجنة المختصة ، السفير سويكا من بولندا .

وأود أيضا أن أرحب بالخطوة الايجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه باعلانها عن موقع كل مرفق من مرافقها لانتاج الأسلحة الكيميائية . وترى مصر في هذا اسهاما في تدابير بناء الثقة اللازمة لتعزيز جهودنا الهادفة الى ابرام الاتفاقية . ونرحب أيضا بالخطوة التي اتخذها في العام الماضي الاتحاد السوفياتي في مرفق شيخاني العسكري ، وندعو الدول الاخرى الى اتخاذ اجراءات مماثلة لتعزيز مناخ الثقة .

وتؤيد مصر كليا الجهود الراهنة الرامية الى عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . ومصر عضو في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام الأسلحة

الكيميائية والبكتريولوجية . كما أن مصر كانت في طليعة الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة في عام ١٩٧٢ . ومن سوء الحظ ، فشمة ظروف معينة تسود في منطقتنا حالت دون التعجيل بالتصديق عليها . ونحن نأمل ألا تنشأ مثل هذه الاعتبارات فيما يتعلق باتفاقات نزع السلاح المقبلة .

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن مصر ترى أن حظر الاسلحة الكيميائية قد أصبح أحد المعايير الاساسية للقانون الدولي في عالمنا المعاصر ، والتي ينبغي الالتزام بها على وجه الدقة . وعلى الرغم من أن مصر تسلم بأنه قد تم تحقيق درجة كبيرة من التقدم في أعمالنا ، فنحن ندرك أنه لا يزال علينا أن نقطع شوطا طويلا . وتتعلق كثير من الخلافات الباقية بالمفاهيم والمنهجية ، ولا تقتصر على مجرد تفاصيل للصياغة . ومصر ، شأن كثير من الدول ، ترى أن الشرط الذي لا غنى عنه conditio sine qua non لكي تنضم أية دولة الى اتفاقية تؤثر على كثير من الجوانب الهامة للأمن الوطني ولكي تضطلع بنطاق واسع من الالتزامات هو أن تكون مثل هذه الاتفاقية منطبقة وجوبا على جميع الدول . وينبغي أن تصبح بعض البلدان الرئيسية ، بما في ذلك جميع البلدان الموجودة في المناطق المسماة مناطق "ساخنة" ، أطرافا فيها في وقت واحد . إذ أن عدم انضمام بعض الدول يمكن أن يصبح هو الصخرة التي تتحطم عليها الاتفاقية .

ونحن نعتقد أنه ينبغي في هذه المرحلة النظر في عاملين أساسيين التماسا لهدف بلوغ الشمول العالمي : اجراء المشاورات المسبقة ، والضمانات والعقوبات . ولتحقيق المشاورات المسبقة ، على أوسع نطاق ممكن ، فإن مصر لا تشارك في الرأي القائل بأن على مؤتمر نزع السلاح أن يقدم الاتفاقية الى الجمعية العامة مباشرة لاعتمادها . وتؤثر مصر توجيه دعوة الى جميع الدول ، الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على السواء ، لحضور مؤتمر مكرس للنظر في الاتفاقية . ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي الشروع في بعض الأعمال التحضيرية في أسرع وقت ممكن لتبادل الآراء حول جميع الابعاد والاثار الممكنة للاتفاقية . وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية يوغوسلافيا الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشأن عقد مؤتمر استثنائي للأمم المتحدة للنظر في اتفاقية الاسلحة الكيميائية وقرارها . وترى مصر أن هذا الاقتراح وجيه للغاية . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، يكون مفتوحا أمام جميع الموقعين المحتملين على الاتفاقية . وفي رأينا أن هذا الاجراء يضمن المشاركة المباشرة ويسهم بالتالي بدرجة كبيرة في عقد وثيقة شاملة مقبولة للجميع .

والعامل الثاني الذي يتصل بمفهوم الشمول العالمي هو مسألة الضمانات والعقوبات . وبكل صراحة ، فإننا نخشى ألا تصبح الاتفاقية عالمية ولا موشوقا بها ،

بدون توافر الضمانات وبدون العقوبات . ونحن نود أن نرى أحكاما تتضمن عقوبات محددة اذا ما انتهكت أية دولة (سواء كانت طرفا أم لم تكن) أحكام الاتفاقية . ونود أيضا أن تتوافر ضمانات تكفل توقيع العقوبات بصورة ناجعة ودون تمييز .

ويقترح وفدي أن ينظر المؤتمر في ادراج مادة جديدة تتصدى لهذه المسألة . ويمكن تناول سياق هذه المادة ومفهومها أثناء الاجتماعات التي تتخلل الدورتين قبل دورتنا المقبلة لمؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٩ . وان لفترة المرونة التي وردت في خطاب السفير نازاركين من الاتحاد السوفياتي في الحادي عشر من الشهر الماضي لهي موضع ترحيب كبير . ونحن نرحب بمففة خاصة بضرورة تقديم المساعدة الى الدول الاطراف في الاتفاقية في مجال الحماية من الاسلحة الكيميائية والمنصوص عليها في المادة العاشرة . وتؤيد مصر أيضا وضع أحكام بشأن اتخاذ تدابير جماعية لتمكين الدول الاطراف من مقاومة استخدام الاسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها . ومما يبعث على الاطمئنان ملاحظة استعداد الوفد السوفياتي للموافقة على ادراج أحكام في الاتفاقية تتعلق بالتعاون فيما بين الدول الاطراف في الاتفاقية في مجال الدفاع ضد الاسلحة الكيميائية على أساس اتفاقات طوعية ثنائية ومتعددة الاطراف .

وأحد المجالات الأخرى التي ينبغي أن تسترعي اهتماما خاصا هو التحقق . ونحن نشارك في الآراء التي أعرب عنها كثير من الوفود والتي تفيد أننا بحاجة الى اتفاقية موثوق بها وقابلة للتحقق منها وخالية من أية ثغرات . ولذا فمن المحتم أن تتضمن الاتفاقية أحكاما ناجعة للتحقق . ومع ذلك فينبغي عدم اساءة استخدام هذا المطلب . ولا ينبغي قط تحريفه أو توسيع نطاقه لتهديد الأمن الوطني للدول الاطراف . ونحن نميل الى اعتبار عدم اساءة استخدام هذه الوسيلة مماثلا في الأهمية لمفهوم التحقق ذاته . ولذلك فنحن نؤيد ادراج أحكام مفصلة بشأن تدابير التحقق ، لا سيما التفتيش بالتحدي .

ونحن نعتقد ان الانضمام الى الاتفاقية سيتوقف الى حد كبير على المدى الذي تذهب اليه الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي لتطوير الاستخدامات السلمية للصناعات الكيميائية ، دون أن تعوق مع ذلك الأنشطة الكيميائية السلمية .

وانتقل الآن الى مسألة عقد الاجتماعات التي تتخلل الدورات . ونظرا لأننا لا نستطيع أن نبدأ قبل أن تنتهي اللجنة الأولى من أعمالها في نيويورك ، ولأن هناك فترة لا تقل عن ثلاثة أسابيع تمتد عادة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وتقتطع للعطلات ، فمن الجلي أنه ليس أمامنا سوى قرابة ستة أسابيع عمل . وبغية تحقيق أقصى فائدة من الوقت المتاح لنا ، فإن وفدي يقترح أن نركز على بعض مسائل أو مواضيع محددة من قبيل الضمانات والعقوبات والتفتيش بالتحدي ، أي المادتين العاشرة والحادية عشرة .

ويلاحظ وفدي مع الارتياح التقدم الذي تم احرازه في الاعمال المتعلقة بالمادة السادسة . ولكننا ندرك أنه ما زال يتعين تكريس مزيد من الوقت للمواد الكيميائية الغائقة السمية والمهلكة المبوبة في الجدول [١] والتي تُنتج على نطاق المختبرات ، واتصال ذلك بالبحوث الطبية والدفاعية . ونحن نعتقد لأسباب عملية ، أنه ينبغي القيام باجراء لتحديث الجدول المرفق بهذه المادة كلما كان ذلك ضروريا . ومن رأي مصر أن الجدولين [١] و [٢] ينبغي أن يكونا قيد التعديل كلما تم انتاج عوامل كيميائية جديدة .

وقد شارك وفدي في اجتماع خبراء الصناعة الذي عقد في ٢٢ تموز/يوليه ، ومن رأيه أن لمثل هذه الاجتماعات أهمية كبيرة وأن لها آثارا ايجابية على عملية وضع مشروع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . وأغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر للوفد السويدي للطريقة البالغة المهارة التي أدار بها الاجتماع لتحقيق هذه النتيجة الكبيرة في وقت قصير جدا . ونحن نأمل أن يكون هذا الاجتماع هو الاول في سلسلة من مثل هذه الاجتماعات الهامة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشير الى مسألة ذات أهمية خطيرة للقارة الافريقية ، أي دفن النفايات النووية والصناعية في قارتنا . وقد ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي اجتمع في دورته العادية الثامنة والاربعين في أديس أبابا من ١٩ الى ٢٣ أيار مايو من هذا العام ، تلك المسألة ووافق على قرار بصدد هذا الموضوع . وأعلنت الفقرة ١ من هذا القرار أن دفن النفايات النووية والصناعية في افريقيا على هذا النحو جريمة ضد افريقيا وشعبها .

وقد أعلن سفير نيجيريا المحترم ، السفير آزيكوي ، في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ :
"ان دفن النفايات الاشعاعية لأغراض عدائية مسألة تشير قلقا خطيرا لنيجيريا ، وتشارك كثير من البلدان الأخرى كما نعتقد في هذا القلق . ولهذا فنحن نرى أنه من الجوهرى التصدي لهذه المسألة بطريقة واضحة لا لبس فيها في اتفاقية الاسلحة الاشعاعية التي يبحثها فريق الاتصال ألف ."
وتؤيد مصر المطلب النيجيري وتأمل أن توضع قريبا الطرائق الكفيلة بتنفيذه .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر السفير العربي لبيانه ولل كلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس ، وأشكره أيضاً لتفضله باستعراض التعاون بين بلدينا في أعمال المؤتمر التحضيرية . وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا المحترم ، السفير فارغا .

السيد فارغا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يطيب لي أولاً أن أهنيكم بمناسبة رئاستكم خلال شهر أيلول / سبتمبر وأتمنى لكم النجاح في إنجاز أعمال المؤتمر في دورته لعام ١٩٨٨ . وسيظل وفدي مستعداً للتعاون الكلي معكم في الاضطلاع بمسؤوليات مهامكم .

وأود أن أعرب عن امتناني لسلفكم المحترم ، السفير ويسبر لويس من أندونيسيا ، الذي رأس أعمالنا في شهر آب/أغسطس بكثير من المهارة الدبلوماسية والإخلاص . وسيظل آب/أغسطس عام ١٩٨٨ شهراً لا يغيب عن الذاكرة بالنسبة لي بصفة شخصية لأنه كان الشهر الذي رحّب بي خلاله لأول مرة رئيس المؤتمر وكثير من زملائي المحترمين حول هذه المائدة . وأود أن أعرب عن امتناني لاستقبال الطيب والودي الذي حظيت به . وأود إذ أردّ لهم بالمثل أمنياتهم الطيبة وعباراتهم الودية ، أن أؤكد لهم أن وفدي وأنا بصفة شخصية سنبدل قصارانا في التعاون المقبل معهم على غرار ما فعله من سبقوني على هذا المقعد من قبل . ويطيب لي ، من جانبي ، أن أرحب ترحيباً حاراً بوجود ممثل بورما المحترم معنا وأن أتمنى له كل نجاح في عمله .

ومع كوني حديث الوفود الى مؤتمر نزع السلاح ، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد على النطاق العالمي ، حيث تناقش قضايا الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، فإن ذلك كله مألوف لي نوعاً ما . لقد اكتسبت خبرتي في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف بالاشتراك في أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفتي ممثلاً لبلدي ، وآمل أن يكون اشتراكي في مؤتمر مدريد للمتابعة وفي مؤتمر ستوكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح ، والخبرة المتواضعة التي اكتسبتها هناك ، عوناً كبيراً لي يزودني بقدر كاف من نفاذ البصيرة الى العمل السياسي وعملية التفاوض المعقدين اللذين تضطلع بهما هذه الهيئة الغريدة المعنيّة بالقضايا الحيوية لنزع السلاح المتعدد الأطراف .

ومع اقتراب دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها ، فقد يشعر المرء بميل إلى أن يقدم لمحة عامة عن أعمال هذه السنة . فدعوني أنحو عن ذلك وأغامر بأن أكون انتقائياً الى حد ما ، وسأعلّق على قضايا معينة فحسب استرعت انتباهي أثناء فترة وجودي القصيرة في هذه الهيئة .

لقد ظل لوفدي اهتمام شديد بصفة تقليدية بأعمال اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية ، ولذلك فما يبعث على الرضا أن أعلم أنها أولى اللجان التي أنجزت أعمالها وقدمت تقريرها الى المؤتمر . وأود أن أهني السفير تيسا سولسي من المملكة المتحدة للطريقة الفعالة التي وجهت بها أعمال اللجنة . وأشارها في تقييمها لنتائج الأعمال المتعلقة بقضايا حظر الأسلحة الإشعاعية ، وفي أهمية التقدم المتواضع الذي تحقق خلال دورة عام ١٩٨٨ ، وإن يكن تقدماً كبيراً بمعايير الأمم المتحدة ، وفي تقييمها لتناول هاتين المسألتين مستقبلاً .

ولا ينبغي وفدي بإعطاء أولوية عالية للمفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير سويكا من بولندا ، رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، لجهوده وتوجيهه التجديدي لأعمال اللجنة . ويتابع وفدي بعظيم الاهتمام الأعمال التحضيرية لتجربة التفتيش الاختباري في الفريق غير الرسمي الذي يرأسه السفير إيكوس من السويد . ومن المأمول فيه أن يسهم الإنجاز الناجح لتجارب التفتيش الاختباري من جانب الدول المعنية في توفير قدر كبير من الخبرة العملية في التحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . وسييسر هذا بدوره التوضيح النهائي للقضايا المتعلقة في هذا الميدان .

ويشهد اهتمامنا بالأعمال التحضيرية لتجربة التفتيش الاختباري أيضا على أن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تواصل إيلاء أقصى الاهتمام لعقد اتفاقية للحظر الكامل والشامل لاستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية في أقرب فرصة ممكنة وفي جميع الدول دون استثناء ، كما أشار الى ذلك توأ إشارة حكيمة سفير مصر المحترم ، السيد العربي ، في بيانه . ونظراً لاحتمال عقد الاتفاقية في موعد مبكر ، فقد أجرت السلطات عندنا استعراضاً شاملاً لحالة الصناعة الكيميائية الهنغارية إزاء الاتفاقية . ونتيجة لهذا الاستعراض ، وبغية تعزيز الانفتاح للتبادل المتعدد الاطراف للبيانات ذات الصلة ، قدم وزير خارجيتنا في بيانه المؤرخ في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٨ معلومات الى المؤتمر بشأن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية في صناعتنا الكيميائية . وقد فُصل بيان سلفي في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٨ على نحو أوسع البيانات التي سبق تقديمها .

وإذ أواصل ما أجريه من دراسة انتقائية فلا يسعني إلا أن أعرب عن خيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح قد ظل هذا العام أيضا بعيداً عن النجاح في إحراز أي تقدم في مهمته ذات الأولوية القصوى : أي حظر التجارب النووية . ونحن نواصل التمسك باقتناعنا بأن حظر تجارب الأسلحة النووية سيكون خطوة فعالة على طريق حظر سباق التسلح النووي . فمواصلة التجارب تتنافى مع الجهود التي تبذلها الغالبية العظمى من الدول لوقف تحسين الأنواع الراهنة من الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها . ومن هنا يأتي إلحاحنا على ضرورة حظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وإلى الأبد .

ونحن ندرك الصعوبات التي تواجه بدء الأعمال الموضوعية بشأن حظر التجارب النووية في إطار تنظيمي مناسب . ومع ذلك فنحن نعتقد أن الاختلافات في الآراء لا ينبغي لها حتماً أن تعوق بدء الأعمال الموضوعية . وقد قُدمت عدة مقترحات لحل المسألة في داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه . وواحد منها هو الاقتراح الرسمي الذي قدمته حكومات أندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا لتعديل معاهدة حظر

التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في مؤتمر يضم الدول الأطراف . ونحن نرحب بهذا الاقتراح كجهد لحل مشكلة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح .

ونحن نرحب أيضا بكل الجهود الرامية الى حل تلك الورطة المزمنة في مؤتمر نزع السلاح . ومن هنا فإن وفدي متفائل بمبادرة تشيكوسلوفاكيا ، التي قدمها زميلنا المحترم السفير فيفودا في ورقة العمل CD/863 والتي تقترح "كخطوة أولى نحو تحقيق معاهدة لحظر التجارب النووية ، بدء الأعمال الموضوعية بشأن المسائل المحددة والمتراصة المتعلقة بحظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق فضلا عن التحقق والامتثال" . ومن رأي وفدي أن هذا الاقتراح ، الذي ظل مدرجا لفترة طويلة من الزمن بصفة غير رسمية - إنما يقترح بصورة واقعية ما يمكننا تحقيقه في هذه المرحلة وفي هذا المحفل .

وفي الختام ، أود أن أقول إن برنامج نزع السلاح ظل يلتصق لفترة طويلة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وقد تم تناول هذه المسألة مرة أخرى هذا العام تحت القيادة التي لا تكل للسفير غارسيا روبليس . وكملاحظة شخصية أود أن أقول إنني تأثرت أبلغ التأثير بحسن النية والروح البناءة اللتين قدم بهما وفد الهند منذ أيام خطة العمل التي تبشّر بعالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

ومن مؤشرات الانتهاء القريب لدورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح أن اللجان المختصة تقدم تقاريرها الى الجلسة العامة الواحدة بعد الأخرى . وآمل أن نتلقى قريباً تقرير اللجنة المختصة لضمانات الأمن السلبية والتي يرأسها زميلنا المحترم السفير كوستوف من بلغاريا . وآمل أن تتمكّن اللجنتان المختصتان للأسلحة الكيميائية وللفضاء الخارجي عما قريب من تقديم تقريريهما ، مما يتيح لمؤتمر نزع السلاح أن ينهي دورته لعام ١٩٨٨ .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل هنغاريا المحترم لبيانه وللکلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) : (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، لقد اضطلعتم بالرئاسة في شهر تبلغ فيه أعمال مؤتمرنا ذروتها بإعداد التقرير السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتلزم فيه قيادة قديرة للوصول بدورتنا الى ختام ناجح . وسيعمل وفدنا على نحو بناء وتعاوني للوصول بأعمالنا الى هذه النتيجة . وينضم وفدي الى الترحيب بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ شانت . ونتطلع الى العمل معه ومع وفده . ونرحب أيضا بوفد قادة الكنائس من الاتحاد السوفياتي في جلستنا العامة اليوم .

لقد وجه مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية ، وليام ف . بيرنز ، كلمة أمام هذه الهيئة في ٣٠ آب/أغسطس . وأشار الجنرال بيرنز في بيانه الى الاستعراض الثالث لمعاهدة عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولكنه لاحظ في ذلك الوقت أنه لم يكن في وضع يتيح له الدخول في أية تفاصيل بشأن الموضوع . وفي ٣١ آب/أغسطس ، تم انجاز هذا الاستعراض ، وأصدرت الولايات المتحدة بياناً بشأن نتيجته . وفي ضوء الاهتمام الذي نشأ بمدد هذا الموضوع في الوقت الذي أدلى فيه الجنرال بيرنز بملاحظاته ، ونظرا لما للقضايا الثنائية لتحديد الأسلحة النووية من أهمية عامة لهذا المؤتمر ، فاعتقد أنه سيكون من المفيد اقتباس محتويات هذا البيان بكامله اليوم . والبيان كما يلي وأنا أقتبسه حرفيا :

"أجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الاستعراض الثالث لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على نحو ما تقتضي مهلات السنوات الخمس المنصوص عليها في أحكام المعاهدة . وأجري الاستعراض من ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ورأس وفد الولايات المتحدة وليام ف . بيرنز مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

"وفي خلال هذا الاستعراض ، شددت الولايات المتحدة على أهمية الانتهاكات السوفياتية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والتي تمثل تهديدا لسريان المعاهدة . وطوال المؤتمر الاستعراضي ، لم يشر الاتحاد السوفياتي على أي نحو إلى استعداده لتصحيح الانتهاكات دون ربط موافقته على ذلك بمطالب غير مقبولة .

"وعلى وجه التحديد ، فقد ناقشت الولايات المتحدة مع السوفيات قلقها العميق من أن وزع الاتحاد السوفياتي لرادار بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الاطوار قرب كراسنويارسك يشكل انتهاكا مهما لعنصر أساسي من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وبناء مثل هذه الرادارات يستغرق أعواما ويشكل مدخلا لتهيئة دفاع شامل للبلد - وهو ما تحظره المعاهدة . وعليه فان القيود التي تفرضها المعاهدة على موضع هذه الرادارات وتوجيهها ووظائفها ، أحكام أساسية من المعاهدة . ومن هنا فان انتهاك كراسنويارسك خطير للغاية ، لا سيما اذا ما عرف ان الرادار يشكل واحدا من شبكة من هذه الرادارات تتواصل فيها امكانية تقييم الهجوم لتعزيز الدفاع ضد القذائف التسيارية .

"ولكي يمح الاتحاد السوفياتي هذا الانتهاك ، فيجب تفكيك رادار كراسنويارسك . وقد ظلت الولايات المتحدة تحث الاتحاد السوفياتي لاكثر من خمس سنوات ، سواء في اللجنة الاستشارية الدائمة التي أنشأتها المعاهدة ، أو في قنوات دبلوماسية أخرى ، لتصحيح هذا الانتهاك الواضح عن طريق تفكيك الرادار . وفي خلال الاستعراض ، أوجزت الولايات المتحدة الاجراءات السوفياتية المحددة اللازمة لتصحيح هذا الانتهاك بطريقة يمكن التحقق منها . وأوضحت

الولايات المتحدة أيضا أن استمرار وجود رادار كراسنويارسك يجعل من المستحيل عقد اتفاقات مقبلة بشأن الأسلحة في مجالات محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) أو الدفاع والغضاء . وقد تقيّدت الولايات المتحدة بتباطؤ في الانشاء ، ولكن هذا التباطؤ ، أو حتى التجميد الكامل للانشاء ، لا يكفي لتصحيح انتهاك المعاهدة ولا للرد على قلق الولايات المتحدة بشأن الاثر المهم لهذا الانتهاك .

"ولا يسع الولايات المتحدة أن تواصل الى ما لا نهاية احتمال هذا الانتهاك الواضح والخطير للمعاهدة . ويجب تصحيح هذا الانتهاك . والى أن يتم تفكيك رادار كراسنويارسك ، فستظل تثير مسألة الانتهاك المادي والردود المتناسبة . ولا ينبغي تفسير شيء مما حدث أثناء المؤتمر الاستعراضي أو لدى انتهائه على أنه يمتنع على أي نحو مما للولايات المتحدة من حقوق بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالانتهاك السوفيياتي للمعاهدة . وبما أن الاتحاد السوفيياتي لم يكن مستعدا لارضاء اهتمامات الولايات المتحدة بمدد الانتهاك المتمثل في رادار كراسنويارسك خلال المؤتمر الاستعراضي ، فسيتعين على الولايات المتحدة أن تنظر في إعلان أن هذا الانتهاك المستمر هو خرق مادي للمعاهدة . وفي هذا المدد ، تحتفظ الولايات المتحدة بجميع حقوقها ، المتمشية مع القانون الدولي ، في القيام بردود ملائمة ومتناسبة مستقبلا .

"وفي خلال استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ناقشت الولايات المتحدة أيضا انتهاك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المتمثل في وزع الرادارات بصورة غير قانونية في غومل . وتحتفظ الولايات المتحدة أيضا بحقوقها في الرد على هذا الانتهاك بطريقة ملائمة ومتناسبة . وناقشت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيياتي أيضا عددا من الاهتمامات المتعلقة بالامتنثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والتي يوحي مجملها بأن الاتحاد السوفيياتي ربما كان يعدّ لدفاع إقليمي محظور مؤلف من القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وهذه مسألة تثير اهتماما خاصا . وكما لاحظ رئيس الولايات المتحدة ، فإن مثل هذا التطور ستكون له آثار عميقة على التوازن الحيوي بين الشرق والغرب . ويمكن لاحتياز أي قدرة إقليمية سوفيياتية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، انتهاكا للمعاهدة المعنية ، أن تضعف الرادع الخاص بنا وأن تترك شكوكا بمدد قدرته .

"ويظل لدى الولايات المتحدة قلق عميق ومستمر من آثار ذلك النمط من عدم الامتنثال السوفيياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وكما لاحظ الرئيس ريغان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ :

لا يمكن اعتبار أية انتهاكات لمعاهدة ما مسألة تافهة ، ولا يمكن أن تقوم الثقة في اتفاقات اذا ما كان بوسع بلد ما أن ينتقص ويختار الاحكام التي يمثّل لها من أي اتفاق ... وتصحيح السوفييات لانتهاكاتهم سيكون محكا حقيقيا لاستعدادهم للدخول في علاقة أكثر ايجابية وتوسيع نطاق التعاون بين بلدينا في المسائل المتعلقة بالأمن .

"ولن تقبل الولايات المتحدة الانتهاكات السوفياتية أو أي معيار مزدوج للامتنثال للمعاهدة ، وهي تحتفظ بحقها في الرد الملائم والمناسب مستقبلا" .

وبهذا ينتهي بيان الولايات المتحدة .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لبيانه . وبهذا تنتهي قائمتي للمتحدثين اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟ أعطي الكلمة للممثل المحترم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أوود أولا أن أرحب بكم ، ياسيدي ، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال شهر أيلول/سبتمبر ، وأن أتمنى لكم كل توفيق في هذا المنصب الهام . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم ، سفير اندونيسيا المحترم ، السيد لوييس ، لاضلاعه بواجباته الرئاسية بكفاءة ونجاح خلال الشهر الماضي . وأود أيضا أن أرحب بزميل جديد في مؤتمر نزع السلاح : الممثل المحترم لدولة هنغاريا الاشتراكية ، السفير اسطفان فارغنا ، الذي استمعنا الى بيانه اليوم بعظيم الاهتمام . وأود أيضا أن أرحب بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ شانت .

ولقد طلبت الكلمة لكي أقرأ بدوري بيانا أصدره وفد الاتحاد السوفياتي عن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفيما يلي نص البيان :

"طبقا لاحكام المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أجريت مفاوضات بين ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جنيف من ٢٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨ لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بعد مرور خمس سنوات أخرى من نفاذها .

"وقد انطلق الجانب السوفياتي من موقف مفاده أن الاستعراض ينبغي أن يفضي الى تعزيز المعاهدة لما لذلك من أهمية أساسية في إحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي . ويمثل الحفاظ على هذه المعاهدة وتعزيزها اهتماما مشتركا لطرفيها ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

"وقد أجرى الوفد السوفياتي جميع المناقشات بروح تتجنب المواجهة ، بهدف التماس حلول مقبولة تبادليا سواء فيما يتعلق بإعادة التأكيد السياسي من الطرفين بالتزامهما بأهداف المعاهدة ومقاصدها ، أو فيما يتعلق بالتماس حلول فنية سليمة يمكن أن تفضي الى القضاء على القلق المتبادل والمواقف غير الواضحة التي ظهرت خلال تبادل الآراء الذي جرى بين الجانبين .

"وقد حاول الوفد السوفياتي أن يكفل ظهور إعادة تأكيد الالتزام بالمعاهدة والخطوط المتفق عليها لطرق تخفيف شواغل الطرفين في بيان مشترك أو بلاغ مشترك ينشر كنتيجة لاستعراض المعاهدة . ومع الأسف فقد استحال ذلك بسبب عدم استعداد الجانب الأمريكي لمراعاة شواغل الجانب السوفياتي بطريقة عملية ورغبته في اختزال استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأكمله إلى قبول من الجانب السوفياتي بالمطلب الأمريكي بتفكيك محطة رادار كراسنويارسك التي لا وجود لها حتى الآن .

"وفي ختام المناقشات نشر الجانب الأمريكي بياناً من جانب واحد يقدم تقييماً غير موضوعي للموقف الذي نشأ .

"ويحدد هذا البيان من الوفد السوفياتي الحقائق ، مما يقدم صورة حقيقية للموقف بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وطبيعة المناقشات التي جرت .

"ففيما يتعلق بمحطة الرادار قيد التشييد في كراسنويارسك ، أكد الجانب السوفياتي من جديد أن المحطة ترمي إلى استكشاف الفضاء ولا تخضع للقيود التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وعلى الرغم من هذا ، ظلت الولايات المتحدة تنسب إليها وظائف تتعلق بالإنذار المبكر من الهجوم بالقذائف . ولا تستند هذه التأكيدات الأمريكية إلى حقائق بل إلى افتراضات مسبقة وتقييمات ذاتية .

"وبغية إبداء حسن النية وفي محاولة للقضاء على ما تشعر به الولايات المتحدة من قلق ، فقد أعربنا عن استعدادنا لتفكيك المعدات الموجودة في هذه المحطة ليتمكن إخضاعها للتفتيشات وحتى لا تتسبب في أية شكوك للولايات المتحدة إذا ما تم الوصول إلى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالشكل الذي تم به التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ .

"وأعرب الجانب الأمريكي أيضاً عن قلقه بسبب نقل أجزاء منفردة من محطة رادار تعرف في الولايات المتحدة باسم 'Pawnshop' و 'Flat Twin' من موقع تجارب صاري - شاغان إلى منطقة غورمل ، وذلك في حركة ترى أنها غير مبررة وأنها بداية لوزع محطات رادار للقذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وعلى أساس من الوقائع فقد رتبنا لزيارة إلى منطقة غورمل لممثلين رسميين من الولايات المتحدة ، وكان من الممكن للجانب الأمريكي أن يقتنع بأن أجزاء محطة الرادار 'Flat Twin' المنفردة تستخدم في واقع الأمر في المنطقة لإقامة معدات لاختبار ولتكييف هوائي لتلسكوب عاكس ، يستخدم في تطبيقات واسعة النطاق في الاقتصاد . ولا تنتهك هذه الأنشطة على أدنى نحو معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وفي الوقت نفسه ، ذكرنا في سياق تخفيف أوجه قلق كل من الجانبين فيما يتعلق بمسائل الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أن الجانب السوفياتي مستعد لتقديم حل جذري لمشكلة الأجزاء المنفردة المتبقية 'Flat Twin' من محطة الرادار وحامل 'Pawnshop' اللذين أشار إليهما الجانب الأمريكي .

"وأشار الجانب الأمريكي مرة أخرى احتمال أن يكون الاتحاد السوفياتي بسبيل اعداد دفاع للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في إقليمه . وأعيدت في هذا السياق التأكيدات التي سبقت اثارتها ، والتي قدم الجانب السوفياتي ردا ملائما عليها . ولا توفر أي من المسائل التي أثيرت بمفردها كما أنها لا توفر مجتمعة ، أساسا للاعراب عن مثل هذا القلق من جانب الولايات المتحدة .

"وقد قدم الجانب السوفياتي أيضا سلسلة من الاقتراحات البناءة ، التي اذا ما نفذت ، فمن شأنها أن تعزز حل المسائل الاخرى التي أشارها أي من الجانبين . وتتعلق هذه المقترحات ببذل جهود للتوصل الى اتفاق بأن يقدم كل من الطرفين للجانب الآخر اخطارا في الوقت المناسب بخططه لبناء رادارات بعيدة المدى ذات صفائف متوافقة الاطوار ، مع بيان الغرض الذي تهدف اليه ، والاتفاق على دلائل تتيح التمييز بين محطات الرادارات ذات الصلة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وبين غيرها ؛ ووضع إجراءات لتفكيك أو تدمير محطات الرادارات للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في نطاقات اختبارية ؛ وتقرير السماح للممثلين السوفيات بزيارة محطة الرادار الأمريكية في غرينلاند وموقع بناء محطة اختبارية لاطلاق الصواريخ في جزيرة شيميا لكي يتاح للاتحاد السوفياتي أساس واقعي لفحص أنشطة الولايات المتحدة التي تفضي البيانات المتاحة الى اعتبارها إما انتهاكات للمعاهدة (محطة الرادار في غرينلاند) أو مشارا للقلق (البناء في جزيرة شيميا) .

"ومع الاسف ، لم تلق مقترحاتنا ردا ايجابيا من الجانب الأمريكي ، الذي مازال على الرغم من الوقائع الصحيحة يرفض دون دليل أسباب القلق السوفياتي الجاد بصدد إمتثال الولايات المتحدة للالتزامات التعاهدية أو يدعي عدم رؤيته لهذه الأسباب . وبعض مقترحاتنا لم يرد عليها الجانب الأمريكي حتى الآن ، في حين أن ردوده على نقاط أخرى لا يمكن اعتبارها مرضية .

"كذلك فإن الجانب الأمريكي لم يظهر استعدادا لاتخاذ أية خطوات لتصحيح الانتهاكات التي سمح بها لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

" واعتبارا من عام ١٩٧٥ ، ظل الجانب السوفياتي يعرب عن قلقه بصدد قيام الولايات المتحدة بوزع رادارات كبيرة بعيدة المدى ذات صفائف متوافقة الاطوار من نوع 'Pave Paws' سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها . وكان جوهر قلقنا أن لهذه المحطات الرادارية الكبيرة مواصفات كافية لاداء دور يتعلق بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية . إذ يمكن لهذه المحطات ، بالاشتراك مع المحطات الرادارية القائمة في قاعدة غراند فوركس Grand Forks أن توفر أساسا للدفاع عن القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أراضي الولايات المتحدة ، مما يتنافى مع أحكام المادة الاولى من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي تحظر اقامة قاعدة للدفاع الاقليمي عن القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"ومما له أهمية خاصة للجانب السوفياتي ذلك الانتهاك لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الذي سمحت به الولايات المتحدة عن طريق قيامها ، بعد بدء نفاذ المعاهدة ، بوزع رادارا بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الاطوار من نوع 'Pave Paws' في غرينلاند وتشبيد محطة مماثلة في بريطانيا العظمى . وبموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية فإن وزع الرادارات البعيدة المدى ذات الصفائف المتوافقة الاطوار التي يتجاوز نطاقها ٣ ملايين محكوم بدقة بمعايير أغراض هذه الرادارات . ولا يجوز وزع رادارات الانذار المبكر من الهجمات بالقذائف والتي تتسم بهذه المواصفات إلا على أطراف الأراضي الوطنية على أن يكون توجهها للخارج .

"وللرادار الأمريكي البعيد المدى ذي الصفائف المتوافقة الاطوار في شول (غرينلاند) امكانية تتجاوز بكثير ٣ ملايين . ومنطقة شول ليست موقعا على طرف الأراضي الوطنية بالولايات المتحدة . وقد بين الجانب الأمريكي نفسه أن رادار شول يرمي الى الانذار المبكر من الهجوم بالقذائف . وبالتالي ، فإن وزع رادار بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الاطوار في منطقة شول انتهاك كبير لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"كما أن بناء رادار مماثل قد بدأ في فليينغديلز Fylingdales (في بريطانيا العظمى) وذلك انتهاك للمعاهدة .

"وقد أعرب الجانب السوفياتي أيضا عن قلقه ازاء مسائل أخرى تتعلق بامتثال الولايات المتحدة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وأظهر الجانب السوفياتي ، في محاولة منه للاهتمام الى حلول للمشاكل المحددة التي نشأت ، استعدادا بمعايير عملية لتخفيف أوجه القلق لدى الجانبين . ومن الطبيعي أن يستند التماس الحلول الى نهج من المعاملة بالمثل ينبغي ألا يحوّل الانتباه عن أهم النقاط - أي إعادة تأكيد الجانبين التزامهما بأغراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وبأحكام هذه المعاهدة .

"ولم تكن استحالة الوصول الى حل مرض للمسائل قيد النظر في المفاوضات نتيجة لخطأ من جانبنا . ومع ذلك ، فمن رأي الجانب السوفياتي أنه يمكن مواصلة الجهود المشتركة للاهتمام الى حلول تستند الى المبادئ ، وسنعمل في اتجاه هذه الغاية . وبصفة خاصة ، فإن اللجنة الاستشارية الدائمة ، المنصوص عليها في المعاهدة ، قائمة للنظر في الاهتمامات التي يعرب عنها الجانبان . ولا بد من استخدام الدورة العادية للجنة الاستشارية الدائمة السوفياتية الأمريكية التي ستعقد في جنيف خلال هذا الخريف لهذا الغرض بالذات . وذلك ، في جملة أمور ، طبقا لاية تعليمات يجوز أن تزود بها اللجنة نتيجة الاجتماع المقبل بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ووزير خارجية الولايات المتحدة " .

وبهذا ينتهي نص بيان وفد الاتحاد السوفياتي عن نتائج استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لبيانه وللکلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى سلفي المحترم . وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة .

السيد كنيون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفدي أن ينضم إلى أولئك الذين رحبوا بالسفير أونغ شانت من بورما لتوليّه واجباته هنا في مؤتمر نزع السلاح . ونود أيضا أن نرحب بوفد رجال الكنائس من الاتحاد السوفياتي الذين يراقبون أنشطتنا اليوم .

وترفض حكومة المملكة المتحدة رفضا تاما أي إحياء بآن نظام الرادار المتوافق الأطوار في فيلينغديلز بالمملكة المتحدة يمثل انتهاكا على أي نحو لالتزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة ، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالانكليزية) : أود أن أورد على السفير السوفياتي فيما يتعلق بادعاءاته بشأن انتهاكات مزعومة من الولايات المتحدة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في مرفق ثول ، في غرينلاند ، وفي فيلينغديلز في المملكة المتحدة . لقد ذكر السوفيات هذه الادعاءات كما سبق لهم ذلك في الماضي . وهذان الراداران لا يمثلان انتهاكا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ولقد أشار السوفيات المزاعم لتحويل الانتباه عن انتهاكاتهم للمعاهدة . وقد رددنا في المحادثات الأخيرة ، كما فعلنا من قبل ، بأن هاتين المنشأتين الراداريتين كانتا موجودتين بالفعل عندما تم التوقيع على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢ . وتبيح المعاهدة تجديد هاتين المنشأتين .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لبيانه ، وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي اليوم . هل يرغب أي عضو في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟

تذكرون أنني قد أعلنت ، في جلستنا العامة الماضية ، أنني سأطرح اليوم للاعتماد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، الذي قدمته الرئيسة ، السفيرة سولسبي ، في الجلسة العامة ٤٧٩ . وبناء عليه فسنمضي على هذا النحو وأعرض على المؤتمر اعتماد تقرير اللجنة المخصصة ، الوارد في الوثيقة CD/864 . وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (بالانكليزية) : أبلغتني الامانة أن مشروع الفقرات الموضوعية من التقرير السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، والواردة في ورقة العمل CD/WP.353 ، قد تم تعميمها باللغة الانكليزية مساء الامس في الخانات المخصصة لرسائل الوفود . وسوف تتاح اللغات الاخرى ظهر الغد ، الاربعاء ، وترد الفقرات الموضوعية المتعلقة بالبند ٣ من جدول الاعمال في ورقة العمل CD/WP.352 ، وسيتم تعميمها مساء اليوم في الخانات المخصصة لرسائل الوفود باللغة الانكليزية . وكما في الحالة السابقة ، فستكون اللغات الاخرى جاهزة ظهر الغد . وكما تعلمون ، فثمة مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية تجري الآن بشأن بنود جدول الاعمال ١ و ٢ و ٧ . وبعد انتهاء المناقشات المتعلقة بهذه البنود ، ستبدأ المشاورات المفتوحة العضوية بتناول مشروع الفقرات الموضوعية لتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، على أن يتلوه البند ٣ من جدول الاعمال ، "منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة" .

واذ نقترح من نهاية الدورة السنوية ، فإننا نحتاج الى المرونة في جدولة جلسات المؤتمر والمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي تتناول التقرير السنوي الى الجمعية العامة . وبناء عليه ، فلا أعتزم اليوم أن أعمم جدولاً زمنياً للاجتماعات التي ستعقد في الاسبوع المقبل . وعلاوة على ذلك ، فقد نحتاج الى تعديل موعد الاختتام ما لم يتسن لنا أن نمضي في العمل بسرعة لتسوية المسائل المتعلقة بالتقرير خلال الايام المقبلة .

وكما ذكرت في افتتاح هذه الجلسة العامة ، فسنعقد الآن مباشرة بعد هذه الجلسة جلسة غير رسمية للمؤتمر للبدء في بحث مشروع تقريرنا السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبما أنه لا توجد اليوم أعمال أخرى ، فانا أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٣ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ .

وأعطي الكلمة لممثل بورما .

السيد أونغ شانت (بورما) (بالانكليزية) : أود أن أعرب عن صادق شكري وتقديري لعبارات الترحيب الحار بي الذي عبرتم عنه في بداية هذه الجلسة العامة ، وأود أيضا أن أوجه أخلص الشكر لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لمشاعرهم الطيبة ، وبصفة خاصة للممثلين المحترمين لمصر وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة . واذ أتطلع حولي في قاعة المؤتمر هذه ، يؤثر فيّ الى أبعد حد توافر هذا القدر الكبير من الخبرة والدراية والحكمة ، ولكنني أتطلع بعظيم الشغف الى أن أعمل معكم جميعا ، وأود ، لو جاز لي ، أن أعرب عن أمني في أن أتمكن من الاسهام ، بإمكانياتي المتواضعة والصغيرة ، في أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر سفير بورما لكلماته الطيبة الى المؤتمر والى شخصي وزملائي ، وأؤكد له مرة أخرى كامل التعاون من وفدي في أعمال المؤتمر .

في مساء اليوم ، بدلا من الجلسة الرسمية للجنة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ستكون هناك مشاورات غير رسمية الساعة ١٥/٠٠ في القاعة ٧ . وستجتمع اللجنة غدا الساعة ١٥/٠٠ في القاعة ٧ لاعتماد تقريرها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥